

Distr.
GENERAL

S/26060
12 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير آخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة
الثانية للتحقق في أنغولا

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة للفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٨٣٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام:

"أن يقدم إليه، بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك، وعلى أية حال في موعد غايته ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، تقريراً عن الحالة في أنغولا مشفوعاً بتوصياته بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية اقرار السلم وأن يبقّي المجلس بصفة منتظمة في غضون ذلك على علم بالتطورات".

٢ - ومنذ اعتماد القرار المذكور آنفاً، أبقى مجلس الأمن بصفة دورية على علم بتطورات الحالة في أنغولا. وقد سبق لي، في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، أن طلبت من رئيس مجلس الأمن (S/25882) أن يبلغ أعضاء مجلس الأمن أنني قد وافقت على كره مني على الاستجابة لرغبة الأنسة مارغريت جوان آنستي، ممثلي الخاصة في أنغولا، في إعفائها من مسؤولياتها. ولقد أبلغت المجلس أيضاً باعترامي عقب اجراء مشاورات، أن أعين السيد عليوني بلوندين بيبي، وزير خارجية مالي السابق، ليحل محل الأنسة آنستي، ممثلاً خاصاً لي في أنغولا اعتباراً من ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقد أبلغني رئيس مجلس الأمن، في رسالة (S/25883) مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أن أعضاء مجلس الأمن رحبوا بقراري وأبدوا رغبتهم في الاعراب عن تقديرهم للأنسة آنستي لما أبدته من شجاعة وتفان لا يعرف الكلل كممثلة خاصة في أنغولا في ظروف تتسم بصعوبة خاصة. وإنني أشاطر أعضاء المجلس هذه المشاعر وأود أن أؤكد من جديد تقديري لخدمات الأنسة آنستي من أجل قضية السلم في أنغولا. وبينما لا يزال السلم بعيد المنال في ذلك البلد الذي طالبت معاناته، فإنني على ثقة من أن ممثلي الخاص الجديد لن يدخر وسعاً من أجل تشجيع بلوغ هذه الغاية المشتركة.

أولا - الحالة السياسية والعسكرية

٣ - وفي غضون الأسابيع الستة التي انقضت منذ تقديم تقريري الى مجلس الأمن المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25840)، يبدو للأسف أن السيناريو الذي كان يخشى وقوعه على أثر تعليق محادثات السلم في أبيدجان بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ قد تحقق. فقد استمر تدهور الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا بصورة خطيرة، إذ أستعر القتال وزاد انعدام الثقة الذي عرقل تحقيق مصالح سياسية مجددة وتبعث العواقب، بالنسبة لكل من أنغولا والأمن الاقليمي، على القلق بصورة متزايدة. فالبلدان المجاورة تستقبل تدفقات غفيرة من اللاجئين الأنغوليين، وأعربت عن قلقها المتزايد مع انتشار القتال بالقرب من حدودها. أما البلدان الأخرى، ولاسيما البلدان التي لها روابط قديمة العهد مع أنغولا أو البلدان التي لها رعايا وممتلكات في البلد، فهي أيضا تشعر بقلق متزايد إزاء الحالة المتفاقمة.

٤ - وتدعو الجهود المتكررة التي يبذلها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) من أجل الاستيلاء على مزيد من الأراضي الى الارتياح على نحو خطير فيما يتعلق بتصريحاته بشأن نواياه السلمية. ولا تزال عواصم المقاطعات المحاصرة كيتو/باي، ومالانغي، ومينونغو صامدة وتحت سيطرة الحكومة بعد أشهر من الحصار الذي يضيق يوما بعد يوم. كما كثف يونيتا هجماته على عاصمة اقليمية أخرى هي كاكستيو التي تقع على بعد ٥٠ كيلومترا تقريبا من لواندا. ومن الواضح أن الاستيلاء على مدينة سويو المنتجة للنفط ومدينة كافنغو المنتجة للماش يهدف الى الحاق خسائر اقتصادية جسيمة بالحكومة. وفي الوقت ذاته أعادت الحكومة العمل بنظام التجنيد العسكري؛ واتخذت الجمعية الوطنية، في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قرارا يخول الحكومة سلطة استخدام جميع السبل، بما فيها وضع البلد في حالة حرب للتصدي للهجوم الذي يشنه يونيتا. ومع تصاعد القتال في جميع أرجاء اقليم البلد، ازدادت أيضا الاتهامات المتبادلة باستخدام المرتزقة وغيرهم من القوات الأجنبية. وبالإضافة الى ذلك، وردت تقارير تفيد بأن الجانبين دخلا في ترتيبات مع جهات أجنبية من أجل الحصول على معدات عسكرية وغيرها من أشكال الدعم.

٥ - وقام يونيتا، في حادث يتسم بخطورة غير عادية بنصب كمين لقطار بين كيبونغو وماتالا في مقاطعة هويلا في ٢٧ أيار/مايو، نجم عنه مقتل عدد يصل الى ٢٠٠ شخص من بينهم نساء وأطفال، وجرح مئات آخرين. ويزعم يونيتا أن القطار كان ينقل جنودا وأسلحة وليس مدنيين كما يدعي. وبعد الهجوم قامت طائرات الهليكوبتر التابعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بإجلاء ٥٧ مدنيا مصابين بإصابات خطيرة. معظمهم من النساء والأطفال، من موقع الهجوم. وأنتني لأشعر بقلق بالغ إزاء استمرار القتال الذي يعرقل فرص إقرار السلم وأدى الى تفاقم الحالة الانسانية المفجعة بالفعل في أنغولا. ولذلك فإنني أؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن للصحافة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الذي أدان فيه مجلس الأمن بقوة الهجوم الذي وقع على القطار في ٢٧ أيار/مايو، وحث زعماء يونيتا على ضمان التزام قواته بقواعد القانون الانساني الدولي.

٦ - وقد ناشد اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٣، يونيتا أن يستأنف محادثات اقرار السلم مع الحكومة في أقرب وقت ممكن بغية اقرار وقف إطلاق النار بصورة نهائية وضمن التنفيذ الكامل "لاتفاقات السلم في أنغولا". ولقد انتهزت فرصة مشاركتي في قمة منظمة الوحدة الافريقية لاجراء مشاورات مستفيضة مع الرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس وغيره من الزعماء الأفارقة بشأن سبل ووسائل دفع عملية السلم في أنغولا الى الأمام.

٧ - وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية، التي افتتحت سفارتها في لواندا في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، بعد اعترافها بحكومة أنغولا في ١٩ أيار/مايو، عن رغبتها في مواصلة العمل مع الحكومة ويونيتا من أجل استئناف محادثات السلم. وأعادت حكومة جنوب افريقيا فتح بعثتها للاتصال الدبلوماسي في لواندا، وفي ٤ حزيران/يونيه اجتمع، وزيرا خارجية البلدين في ويندهوك لاجراء محادثات رسمية بوساطة من وزير خارجية ناميبيا. وبالإضافة الى ذلك، وجه رئيس ناميبيا دعوة الى الدكتور جوناس سافيمبي، رئيس يونيتا، لزيارة ناميبيا. ولقد اجتمعت البلدان المراقبة الثلاثة، (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة)، التي تواصل القيام بدور هام في عملية اقرار السلم، في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في واشنطن. واجتمعت مؤخرا جدا في ٨ تموز/يوليه في موسكو. ولقد طالبت، في بيان شديد اللهجة، بوقف الأعمال الحربية على الفور وأكدت من جديد أن هدف المجتمع الدولي ينبغي أن يكون هو إعادة إقرار وقف إطلاق النار، واكمال الجوانب الرئيسية لاتفاقات السلم، وتنفيذ المبادئ الواردة في مشروع مذكرة تفاهم بروتوكول أبيدجان. ووافقت أيضا على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل دورها في السعي من أجل التوصل الى حل سلمي في أنغولا.

٨ - ويواصل ممثلي الخاص منذ وصوله الى أنغولا في ٣٠ حزيران/يونيه، على مختلف المستويات، اجراء مشاورات مكثفة ترمي الى استئناف محادثات السلم برعاية الأمم المتحدة من أجل اقرار وقف إطلاق النار في جميع أرجاء البلد والتنفيذ الكامل "لاتفاقات السلم"، ولقد قام الممثل الخاص، في اجتماعه مع الرئيس دوس سانتوس في ٥ تموز/يوليه في لواندا ومع الدكتور سافيمبي في ٨ تموز/يوليه في هوامبو، بصورة تفصيلية باستطلاع مختلف سبل إعادة افتتاح عملية السلم، وقد كرر السيد بيبي التأكيد على اعتزامي تقديم توصية الى مجلس الأمن بتوسيع نطاق وجود عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم شريطة التوصل الى اتفاق شامل. وبالمثل، بحث أيضا مع الطرفين الأفكار الواردة في الفقرة ٣٨ من تقريرتي السابق عن أنغولا (S/25840)، التي شددت فيها على أهمية توفير الحماية الكافية لمضان سلامة موظفي الاغاثة الانسانية وتأمين وصول المعونة الى السكان المدنيين الأنغوليين المحتاجين. واستنادا الى هذه المناقشات، أبلغني ممثلي الخاص في ٩ تموز/يوليه أن الجو قد يكون مناسباً للتفاوض الى حد ما بشأن الشروع مرة أخرى في مفاوضات السلم.

٩ - وقد أعربت الحكومة ويونيتا في أثناء المناقشات الأولية مع ممثلي الخاص الجديد عن استعدادهما لاستئناف محادثات السلم وتيسير عمليات الاغاثة الانسانية. وشدد الدكتور سافيمبي أيضا على أنه لا يرى حاجة لقيام الأمم المتحدة بدور وساطة فعال. واكد السيد بيبي أن المجتمع الدولي، حسبما ورد في قرارات

مجلس الأمن الأخيرة، يشعر بقلق متزايد ازاء الحالة السائدة في أنغولا وشدد على الحاجة الى الحفاظ على التقدم المحرز أثناء محادثات أبيدجان الأخيرة وتعزيزه. ويعد توفر الارادة السياسية الحقيقية واتخاذ اجراءات محددة أمان أساسيان للتغلب على العقبة الحالية وللمساعدة في وضع نهاية للحرب والمعاناة. ولن تكون المفاوضات المباشرة الجديدة مفيدة ومثمرة إلا بعد ضمان تحقق هذا الالتزام الحقيقي.

ثانيا - المساعدة الانسانية

١٠ - منذ بداية تجدد الأعمال العدائية ووكالات الأمم المتحدة تبذل أقصى ما في وسعها، بمواردها المتاحة محليا، لتوفير المساعدة الانسانية الطارئة في أنغولا. فهناك حاليا قرابة مليونين من البشر تحيط بهم المخاطر ويحتاجون الى معونات غذائية وغير غذائية للاستمرار على قيد الحياة. على الرغم من الصعوبات السوقية والشواغل الأمنية فإن الأمم المتحدة تقوم، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بتوصيل امدادات الاغاثة وتوزيعها. ووحدة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية، في مكتب الممثل الخاص، تضطلع بدور تنسيقي رئيسي في هذه العملية. وقد عرض في مؤتمر للمانحين عقد في جنيف في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ نداء موحد أصدرته الأمم المتحدة من أجل أنغولا؛ وعلى الرغم من أن الاستجابة، التي قدرت بنحو ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لم تصل الى هدف النداء البالغ ٢٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، فإنها تعد استجابة مشجعة.

١١ - ونظرا لغياب وقف اطلاق النار وما ينشأ عن ذلك من مخاطر تواجه توصيل الاغاثة الطارئة فقد سعى الممثل الخاص، بنشاط، الى تنفيذ خطة توصيل الاغاثة الطارئة التي تستمر شهرا واحدا والتي ورد وصف لها في الفقرة ٢٤ من تقريره المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ المقدم الى المجلس (S/25840). وبعد أن حصل الممثل الخاص على موافقة كل من الحكومة وجبهة "يونيتا" على هذه الخطة، من حيث المبدأ، أبلغ الطرفين في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بموعد بدء تنفيذ الخطة. وبناء على ذلك، قامت طائرات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، في ٢١ حزيران/يونيه، بالطيران الى ساوريما وعلى متنها ١٢ طنا متريا من المواد الغذائية، والى لويانا وعلى متنها ١٢ طنا متريا من المواد الغذائية؛ والى هومبو وعلى متنها بطاطين من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وأدوية وطنان متريان من الزيوت النباتية من برنامج الأغذية العالمي. بيد أن الخطة بأسرها قد أوقفت بعد أن منعت جبهة "يونيتا" الوصول الى مدن كويتو/باي وملانغي ومينونغوي المحاصرة، وقررت الحكومة ردا على ذلك وقف الرحلات الجوية بصورة مؤقتة الى أن يتم اقرار ظروف آمنة للقيام بالرحلات الجوية الى كافة الجهات الواردة في خطة الأمم المتحدة. وبعد ذلك، أبلغ عن احراز تقدم في التفاوض من أجل استئناف الخطة، ويأمل مدير وحدة تنسيق المساعدة الانسانية في الاتفاق على التفاصيل النائية خلال زيارة قادمة الى هومبو.

١٢ - وأود أنؤكد مرة أخرى أن فعالية أي عملية اغاثة، ولاسيما في حالة المواجهة العسكرية المستمرة، تتوقف على تعاون الأطراف المتحاربة قبل أي شيء آخر. وهذا ما يدفعني الى أن أكرر توجيه مناشدتي

القوية الى الأنغوليين كي يلتزموا بقواعد القانون الانساني الدولي وييسروا وصول الاغاثة الى السكان المحتاجين دون عراقيل.

١٢ - وفي تطور متصل بذلك، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لحقوق الانسان، الذي عقد مؤخرا في فيينا، إعلانا، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، يحث مجلس الأمن على اتخاذ خطوات من أجل التوصل إلى وقف فوري وفعال لإطلاق النار، وإعادة السلم والأمن في أنغولا، كما يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة انسانية فورية إلى أنغولا. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحي من أن جبهة "يونيتا" قد أخذت، بعد مفاوضات مكثفة، تمتد يد التعاون إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ضمان إجلاء الرعايا الأجانب الذين كانوا محاصرين في هوامبو، وهو الأمر الذي طال انتظاره.

ثالثا - حالة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

١٤ - أوصيت في تقرير المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25840)، المقدم إلى مجلس الأمن، بتمديد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة مؤقتة أخرى، على أساس مخفض، وبحيث تستجيب لتطور الحالة العسكرية والسياسية. وسيتمثل دور هذه البعثة في بذل المساعي الحميدة والوساطة بهدف استعادة وقف إطلاق النار واستئناف عملية إقرار السلم وفقا لاتفاقات بيسيسي. وفي ٩ تموز/يوليه، تولى اللواء كريس أبوتو غاروبا (نيجيريا)، الذي وافق أعضاء مجلس الأمن على تعيينه في وقت سابق من العام الحالي (S/25343)، القيادة ككبير للمراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وأود في هذا الصدد أن أشيد باللواء مايكل نيامبوي (زمبابوي)، الذي كان يقوم بمهام كبير المراقبين العسكريين، لما بذله من جهد متميز في مهمته البالغة الصعوبة.

١٥ - ووفقا للفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٨٣٤ (١٩٩٣)، خفضت حجم البعثة إلى قوتها الحالية التي تتألف من ٤٣ موظفا مدنيا دوليا و ٥٠ مراقبا عسكريا و ١٨ من مراقبي الشرطة و ١١ من أفراد الخدمات الطبية العسكرية، فضلا عن الموظفين المحليين اللازمين. وتتركز أنشطة العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة، وهما العنصران اللذان يجري حاليا وزعهما في أربعة مواقع، فضلا عن لواندا، على أعمال الداوريات وتقدير الحالة العسكرية، والاتصال بالمسؤولين العسكريين والمدنيين، والتنسيق والمساعدة في توصيل المساعدة الانسانية إلى السكان المدنيين، والاسهام في غير ذلك من العمليات الانسانية. وتنبني الموارد الحالية من الأفراد والسوقيات على تقديري للحالة في وقت اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨٣٤ (١٩٩٣). بيد أنه ستكون ثمة حاجة إلى دعم إداري اضافي، بعد إخطار قصير الأجل، إذا ما نشأت زيادة في العمليات. وتواصل البعثة أيضا دعم وحدة تنسيق المساعدة الانسانية في مستوى نشاطها الراهن.

١٦ - وقد تم استعادة مركبات وملاجئ سابقة الصنع، تبلغ قيمتها ٧٧٣ ٠٠٠ دولار، من عدة مناطق تقع خارج لواندا وكانت البعثة قد انسحبت منها في أعقاب اندلاع الأعمال العدائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. ولا تزال البعثة في المرحلة الثالثة لحالة الأمن، وهي مستمرة في التعاون الوثيق مع وكالات الأمم

المتحدة العاملة في أنغولا فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. وتوجد في البلد طائرات تابعة للبعثة ولبرنامج الأغذية العالمي بما فيه الكفاية لنقل أفراد الأمم المتحدة في أنغولا جواً إلى منطقة آمنة، إذا ما نشأت لذلك ضرورة. وجرى أيضاً وضع ترتيبات للإجلاء عن طريق البحر.

رابعاً - الملاحظات والتوصيات

١٧ - لقد بذل المجتمع الدولي جهداً كبيراً لمساعدة أنغولا على تحقيق تسوية سلمية لحربها الأهلية. على أمل أن توفر الانتخابات الحرة والنزيهة أساساً لاستقرار البلد وإصلاحه وتعميره. وقد اقترن إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ببرنامج كبير للمساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة السكان الأنغوليين. والأحداث المؤسفة التي أعقبت الانتخابات والتي رفض أحد الطرفين نتائجها أدت إلى استئناف الحرب الأهلية واستمرار المصاعب للأنغوليين. وكان تجدد الآمال المتجددة معقوداً على محادثات أبيدجان في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وللأسف، تعين وقف تلك المحادثات أيضاً، بعد أن كان نجاحها وشيكاً. وفي الظروف الراهنة، ليس من المتصور بطبيعة الحال أن يتخلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة عن أنغولا. وفي الوقت نفسه فإن الأنغوليين أنفسهم هم الذين يستطيعون في نهاية المطاف أن يؤسسوا قاعدة صلبة للسلم من خلال الاتفاقات والمصالحة. أما سياسات الاستيلاء على الأراضي والاستراتيجيات العسكرية فهي تتنافى مع هذه الأهداف.

١٨ - لقد أصبحت بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا عنصراً أساسياً في جهد متواصل تبذله الأمم المتحدة لتيسير استئناف المفاوضات لدفع عملية السلم إلى الأمام، فضلاً عن دعم الأنشطة الإنسانية الحيوية في البلد. والبعثة لها أيضاً أهمية، إلى حد ما، باعتبارها تدبيراً وقائياً لكبح مزيد من التصعيد في الصراع. وبالإضافة إلى ذلك فإن البعثة قد أصبحت قناة لا غنى عنها للاتصال بين الطرفين. ومع أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان فإنني أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر لإتاحة الفرصة أمام الأمم المتحدة كي تسعى بقوة للتوصل إلى اتفاق سلم. وسوف يواصل ممثلي الخاص بذل مساعيهِ الحميدة، والعمل كوسيط بين الحكومة وجبهة "يونيتا"، ومساعدتهما في الاستفادة من التقدم الذي أحرز في أبيدجان من أجل إبرام اتفاق للتسوية السلمية للصراع في أنغولا.

١٩ - وهذا التمديد، الذي سترد تكلفته في إضافة إلى هذا التقرير، سوف يسمح للبعثة بالاستجابة للتطورات في عملية السلم، بما في ذلك إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل. وإنني لأمل كل الأمل في أن تستغل هذه الفترة في البحث بنشاط عن حل سياسي دائم، مع وضع جدول زمني صارم وواقعي لتنفيذ هذا الحل. وما أن يتم وضع جدول زمني لتنفيذ اتفاق السلم، سأقدم إلى مجلس الأمن اقتراحات محددة لتعزيز قدرات البعثة بالنسبة للتحقق. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى تشجيع الطرفين بقوة على العودة في أقرب وقت ممكن إلى إطار التسوية السلمية القائمة على اتفاقات بيسيبي. وفي الوقت ذاته فإنه ينبغي استكشاف كل السبل لكفالة توصيل المعونات الإنسانية بصورة آمنة إلى المحتاجين في أنغولا. وإنني

أناشد جبهة "يونيتا" بقوة أن تسمح باستئناف خطة الأمم المتحدة لتوصيل المساعدة الانسانية الطارئة دون إبطاء.

٢٠ - وأود، في الختام، أن أشيد بجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، الذين يواصلون العمل في تفان لدفع عملية السلم في أنغولا إلى الأمام في ظروف صعبة. وأن ممثلي الخاص، السيد باي، يساعده اللواء غاروبا، يتمتعان بكامل تأييدي في اضطلاعهما بتحديات المهام التي تنتظرهما.

— — — — —